نحو عقد اجتماعي جديد

عز الدِّين عناية(*)

يملي الموضوع الذي نحن بصدد معالجته تعريفًا أوّليًّا لمفهومِ المشاركةِ في الحياةِ العامةِ، خصوصًا وأنَّ فحواهُ لا يتعلقُ بمشاركةٍ من جنسٍ محدَّدٍ: سياسيةً أو ثقافيةً أو اقتصاديةً أو ما شابه ذلك؛ ولكن يعالج الموضوعُ المسألةَ في عمومِها، في صلتِها بالحياةِ العامَّةِ.

فما هو فحوىٰ هذه المشاركةِ في الفضاءِ العام، بتعبير متداوَل في الخطاب السوسيولوجي؟ وما هي دواعي فتورِ هذه المشاركةِ في المجالِ العربيِّ؟ وما آليَّات تنشيطها؟ لا ريب أنَّ المشاركةَ علىٰ النحوِ المطروحِ هي مشاركةٌ شاملةٌ وجامعةٌ، تتجاوز محدوديةَ المشاركةِ السياسيةِ، أو المشاركةِ النقابيةِ، أو المشاركةِ الجمعياتيةِ، أو المشاركةِ الثقافيةِ. وصحيحٌ أنَّ المرءَ بوصفِه مواطنًا، فهو مدعوٌّ إلىٰ تفعيلِ مشاركتِه وتكثيفِها بما ينجرّ عنه نفعٌ لعموم الناس، وترسيخٌ للصَّالحِ العامِّ، كونه طرفًا في هذا العموم يملي عليه الواجب المدنيُّ تحمُّلَ قسطٍ من هذا الدورِ المجتمعيِّ.

ولكون هذه الممارسة -عملية المشاركة- تفترض -جدلًا- انتماءً إلىٰ كلِّيٍّ مجتمعي، يلتزم ضمنه الفرد بواجبات معينة تترتّب عليها سلسلة من الحقوق.

غير أن عمليةَ المشاركة ضمن هذا الفعلِ المنشودِ تواجِه كوابحَ تقلّص من أثرها في الحياة العامة، وتجعل المرءَ يُحجِمُ عن أداءِ دورِه المجتمعيِّ علىٰ أحسن وجهٍ،

حين يرىٰ استشراءً للفسادِ الاجتماعيِّ، أو تزويرًا لإرادتِه السياسيةِ، أو تهوينًا من دورِه المجتمعيِّ، يبلغ أحيانًا حدّ نفيِهِ. ولإكسابِ المواطنِ ثقةً في فعلِه، ودفعِه نحو القيامِ بدورٍ حقيقيٍّ في عمليةِ الفعلِ الاجتِماعِي لابُدَّ من إخراجِه من دائرةِ الهشاشةِ المواطنية، التي تتضاربُ مع فَحْوىٰ النُّصوصِ الدُّستوريةِ ودلالاتِها.

فالمشاركةُ في الحياةِ العامةِ هي نوعٌ من الإلزامِ الخُلُقيِّ يقتضيه الضميرُ المدنيُّ، وبدونِه يبدو إرساءُ المجتمعِ الديمقراطيِّ الذي يتساوىٰ فيه الجميعُ علىٰ القدرِ نفسِه من الحظوظِ مستبعَدًا.

إذ كلّما اتّسع حيِّزُ اللامشاركةِ في المجتمعِ ودبّ الفتورُ والوهنُ في الالتزامِ الاجتماعيِّ، إلاّ وأُصيب النسيجُ الاجتماعي بنوعٍ من الترهُّلِ، تبقىٰ تداعياتُه جليةَ الأثرِ في زعزعَةِ التماسكِ المجتمعي، والمجتمعاتُ العربيةُ تعاني في ظرفِها الراهنِ من أزمةٍ عويصةٍ في التَّماسكِ الاجتماعي. ينجرّ عن ذلك أن يواجِه المجتمعُ من داخلِه سلبيةً اجتماعيةً تتمثّلُ في تفشّي داءِ اللامبالاةِ وهو ردُّ فعلٍ صامتٍ وعفويٍّ أحيانًا علىٰ أوضاع تشكو خللًا واضطرابًا، وتتطلب إصلاحًا عاجلًا حتىٰ يعود الترابطُ بين المواطِن والمواطَنَة إلىٰ سالفِ عهدِه، هذا إن افترضنا تواجدَ ذلك التماسكِ سلفًا، أو تفعيله في حالِ عدمِ وجودِه.

وتحتاجُ عمليةُ بناءِ الثقةِ المواطنيةِ بين المُواطن والدولة، وبين التَّكتُّلاتِ الاجتماعيةِ علىٰ اختلافِ مشاربِها التي هي بالنتيجةِ تعبيرٌ عن عَقدٍ اجتماعيٍّ يُزمَع بناؤُه أو تنشيطُه حين يُلحظ تسرُّبُ الوهنِ إليه في حالِ حدوثِ إخلالاتٍ تَمَسُّ بنيةَ

الاجتماع إلى إعادةِ النظرِ في شروط هذا العقد ومتطلباته؛ من هذا البابِ يكونُ تفعيلُ القوانينِ، وتنفيذُ الإجراءاتِ، وإضفاءُ مصداقيةٍ على دور المؤسَّسَاتِ، سُبلًا للقطعِ مع مبدأَي الشَّكْلانيةِ والصُّوريةِ اللذَيْن غالبًا ما يُهيمِن كلاهما على منافذ المشاركة وآلياتها، فتتحولُ المشاركةُ إلى ديكور لا غير.

عند هذه النقطةِ يُطرحُ التساؤلُ حولَ نوعيةِ الإجراءاتِ، التي يمكنُ تبنِّيها من أجلِ تصحيحِ المشاركَةِ وإتاحةِ فُرصةٍ أرحبَ لها؟ فلا شكّ أن الوضعَ السائدَ في البلاد العربية لتدنِّي مستوياتِ المشاركةِ على أصعدةٍ كثيرةٍ، سياسيةٍ وثقافيةٍ ومدنيةٍ، لاسيَّما منها في البلدانِ التي تَشهدُ تَوتُّراتٍ أو اضطراباتٍ سياسيَّةً وأَمنيَّةً مع أنها في أمسِّ الحاجةِ إلى تلك المشاركةِ، هو عائدٌ إلى أوضاع صورية القِيم وهشَاشة المؤسَّسَات.

والجليُّ في عمليةِ تحفيزِ المشاركةِ المجتمعيةِ، أنه لا يمكنُ بناؤها على حثٍّ خُلقيٍّ فحسب، بل تقتضي العمليةُ تجاوزَ البُعد الخلُقي بما يعنيه من استدعاءِ الميراثِ القوميِّ، والحوافزِ الدينيةِ، وهُلاميةِ عبقريةِ الشخصيةِ المجتمعية، إلى خَلْقِ وَعْيٍ مجتمعي يستند إلى مصلحيةٍ إجرائيةٍ فعليةٍ.

فالرُّكونُ إلى الحثِّ على المشاركةِ والدعوةِ إلى القيام بدورٍ في المجتمع ضمن فهمٍ خُلقيٍّ مفارقٍ، من شأنه أن يصيبَ العمليةَ بالعطل، ويُبقي المشاركةَ الاجتماعيةَ محدودةَ الأثرِ.

فما لم يلاحِظ المرءُ تغيُّرًا فِعليًّا ومصداقيةً في تطبيقِ القراراتِ السياسيةِ، فإنَّ كافَّةَ عملياتِ الحثِّ على المشاركةِ تبقى مفتقِرةً إلى شروطِها العمليةِ.

من جانبٍ آخر، تعني مصادَرةُ المشاركةِ من الحياةِ العامَّةِ وتعطيلُها سواء ما تعلّق منها بالأفراد أو بالفئاتِ المجتمعيةِ، استفرادًا من قِبل قلةٍ أوليغارشيةٍ تتحكمُ بالمصيرِ المجتمعي، وهو ما يتناقضُ مع الفَهْم الديمُقراطي للبناءِ المجتمعي، لا تدرِك بموجبه تلك القِلَّةُ المتربِّصة بعمومِ النَّاس أنَّ الاستئثار بذلك الفعلِ من شأنه أن يغيِّبَ شرائحَ واسعةً، ويُثَبطَ عزائمَها في القيام بدورٍ فاعلٍ في المجتمع.

وضمن هذا الإطار المستأثر بالقرار، مثَّل العزوفُ عن المشاركةِ في الحياةِ المجتمعيةِ، لا سيما منها السياسية والنقابية، ردةَ فِعلٍ وسمةً من سمات المجتمعات التي تعاني تشويهًا لإرادتِها يبلغُ حدَّ الاغترابِ.

والواقعُ أن ثَمَّةَ مثبِّطات ثقيلة تفُلُّ من عزم المواطن، وتحُول دون مشاركته في الحياةِ العامةِ، حين يدرك عمقَ الفسادِ الاجتماعي المستشري فيُصاب باليأسِ من تغييره أو حتى الحدّ منه.

وفي الوضعِ العربيِّ الحالي ثمَّةَ يأسٌ مستشرٍ من التغييرِ بوَساطةِ السياسيِّ ألجأَ المواطنَ، قسْرًا أحيانًا، إلى التوجه نحو المشاركة في العمل المدني، وإن كان هذا العملُ لا يزالُ محدودًا ومتعثِّرًا، خصوصًا منه العمل الجمعياتيّ والتطوّعي باعتبارهما الأقرب والأجدى والأوضح، لكن هذا اليأسَ المسْتَشري الذي أشرنا

إليه من التغيير بوساطة السياسي، ما انفك متفجرًا عُنفًا أعمىٰ من حينٍ إلىٰ آخر بما يزيدُ من عواملِ الإحباط.

والملاحَظ أن العزوفَ عن المشاركة في الحياةِ العامةِ عائدٌ بالأساس إلىٰ عواملِ اضطرابٍ تشهدُها جملةٌ من المجتمعاتِ العربيةِ، تتوزع علىٰ فاعلَيْن أساسيَّيْن: ديني وسياسي.

علىٰ مستوىٰ أول، غالبًا ما استبطنتِ المجتمعاتُ العربيةُ رؤيةً دينيةً عقديةً (دغمائية)، تزعم الوصايةَ علىٰ الضميرِ الديني الجمعي، وتمعِنُ في طَمْس سائرِ التنوعات الأخرىٰ، باسم منطق الأكثرية والأقلية، وهو في الواقع تبريرٌ واهٍ يتستَّر عن فداحة انسدادِ قنواتِ المشاركةِ في الحياة العامة، التي تقتضي مراعاةً للجميع بعيدًا عن منطق الكثرة والقلة، إذ لا يجوز مصادَرةُ حقِّ الجماعات الإثنية والتنوعات الأنثروبولوجية مهما تضاءَل حجمُها؛ وعلىٰ مستوىٰ ثانٍ، أي علىٰ نطاقِ ما هو سياسيٌّ، فإن الاضطراب في بُعده السياسيِّ داخل المجتمعاتِ العربيةِ، في الراهن الحالي، هو وليدُ احتكارٍ للمَصَائرِ السياسيةِ، يزعم فيه القابضون علىٰ زِمامِ السلطةِ قدرةً علىٰ التعبير عمّا هو أفضل والترجمة الصائبة لما هو أجدىٰ.

والحالُ أننا أمّة شاء لها القدرُ أن تستبطنَ تَنوعاتٍ دينيةً ومذهبيةً ولسانيةً وعِرقيةً، من العسف أن تتحكم بقدرها فئةٌ دون غيرِها تحت مزاعم تقريرِ مصيرِ الجميع، ولذا لزم أن تُنتِج هذه التنوعاتُ ثقافةَ تعايشِها، مُتقاطِعةً مع منطق القِلَّة والكثرة، وبالمثل تدرك السلطةُ السياسيةُ أنها أداة تفعيلٍ لهذا المنشود اجتماعيًا.

فالمجالُ العامُ، أو ما نطلق عليه الحياةُ العامةُ، حين يتحول إلى مجال تحتكره قلّة باسم مشروعية دينيةٍ أو سياسيةٍ، يكون ذلك مدعاةً لحصولِ خللٍ في الفعلِ الاجتماعيِّ العامِ لا بد من التنبه إلى مآلاته والتعجيل بإصلاحه.

ومن الطبيعي لـمَّا يتهدد المجال العام من قِبل فئةٍ معيّنةٍ تزمع احتكارَه أو توجيهَه، وَفقَ مرادِها، يحصل نوع من الارتباك يظهَر بموجبه الاضطراب الاجتماعي الذي هو تعبير عن قلق اجتماعي حاد.

وفي المجتمعات العربية الحديثة غالبا ما شكّلَ هذا المدخلُ مدعاةً لاستدعاء قوىٰ سياسية أو عسكرية أو أيديولوجية لتصحيح العملية وإعادة التوازن في المجال الاجتماعي، ولكن هذا الدور، وإن يكن صائبًا في منطلقِه، فهو غالبًا ما يتحولُ إلى دوَّامةٍ لنفي إرادة المواطن يصعب الخروج منها.

وبالتالي لا ينبغي أن يكون مبررُ التصويبِ والتصحيح في هذه الحالة مدعاةً أيضا لأي شكل من أشكال الهيمنة المستجدة، أو الاحتكار اللامشروط، فالأمور تقدَّر بقدرها.

لا تقتضي المشاركة في الحياة العامة تملُّصًا من الهوية الذاتية أو طمسًا لها، ولا سيما الهوية في أبعادها الدينية أو العِرقية أو اللسانية، بدعوىٰ تيسير التعايش والتفاهم؛ ولكن يمكن مراعاة هذه الأبعاد للهوية، مع إنتاج حسٍّ مدنيٍّ جامعٍ تُراعىٰ فيه خصوصيات الجميع.

فالمجال العام تتساوىٰ حظوظُ الجميع فيه، ومن العسف أن نجعل شروطًا للمشاركة فيه، أو دخوله، غير شرط احترام حقوق الآخرين فيه ومراعاته.

والوعيُ المدنيُّ الذي يراعي التنوعَ لا تنتجه الضوابط التشريعية وحدَها، بل تصوغه الثقافة الاجتماعية المنفتحة عبر أشكالٍ رمزية ومعنوية غالبًا ما تكون هي الأكثر نفاذًا والأبلغ تأثيرًا. وصحيح أن الوعي الاجتماعي العربي فيه خلفيةٌ دينيةٌ عميقةٌ، لا يمكن نكرانُها أو التغاضي عنها، بيْد أن هذه المرجعيةَ الهامةَ التي يَستمِدُّ منها الوعيُ الاجتماعي مقوماته لا ينبغي أن تَحُول دون مشاركة الجميع، أو تقف حجرَ عثرة أمام تساوي الفُرص، ومن هذا الباب يبقىٰ الجميع بكافة تلوناتهم مدعوِّين إلىٰ إنتاج ثقافة مدنية جامعة.

إذ لا شك أن الاضطراب الهائل الذي تعيشه جملة من القطاعات الاجتماعية في بعض البلدان العربية، يجعل بعضها يُحجم عن المشاركة طوعًا أو يُقصىٰ منها قسرًا، بما ينعكس سلبًا علىٰ الفعل الاجتماعي العام ويحدّ من قدرات تأثيره.

ولو تأمّلنا العوائق الكبرىٰ التي تقف حائلًا دون مشاركة أوسع في الحياة العامة لوجدنا عنصرين أساسيين في العملية هما: عدمُ توفُّرِ الحرية بالقدر الكافي داخل المجال العام، وانتشارُ ثقافة الإقصاء التي تحول دون استيعاب التنوع.

ولا ريب أن ترسيخ مناخ الحرية ودعمه، فضلا عن تنقية المناخ العام من ثقافة الإقصاء، أيًّا كان مأتاها، هما العنصران الأساسيان في صنع مشاركة فاعلة.

كما نشير إلى أن المشاركة في الحياة العامة، أو بِلُغةٍ أوضح تحمل المسئولية المعنوية في الفعل الاجتماعي والإسهام في تطويره وتوجيهه، ليست مسؤوليةً حصرية، بل هي مسئولية مدنية عامة يتساوى فيها الجميع ما داموا شركاءَ في عقد المواطَنة الجامع، دون أي شكل من أشكال التفريق بينهم في ذلك.

وفي البلدان العربية، لا سيما منها المجتمعات التي تعرف تنوعًا دينيًّا ومذهبيًّا تفوقُ فيه غيرَها، يبقى الجميع فيها مدعوين إلى إنتاج ثقافةٍ مدنيةٍ جامعةٍ منفتحةٍ تضعُ الجميعَ على قدمِ المساواة في تحمل المسئولية.

وإنتاجُ ثقافةٍ مدنيةٍ على النحوِ المنشودِ يقتضي تطوير هرمنيوطيقيا تأخذ بالاعتبار المصلحة العامة، وتتخطى أي شكل من أشكال الإقصاء، أيًّا كان مأتاه، دينيًّا أو سياسيًّا، عرقيًّا أو مذهبيًّا.

لعلنا لا نجانب الصواب إذا لخّصنا فحوى موضوعنا «العمل معًا من أجل مشاركة أوسع في الحياة العامة»، الذي حاولنا التطرق إلى حيثياته في هذه المداخلة في وصيَّة الإمام علي كرم اللهَّ وجهه لمالك الأشتر: «وأشعر قلبَك الرحمةَ للرعية والمحبةَ لهم واللطفَ بهم فإنهم صنفان: إما أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخَلق»، ففي ضوء ذلك النظرِ للمجتمع يمكن أن نبنيَ مشاركة مدنية فِعلية تضع الجميع على قدم المساواة.

مراجع الدراسة:

–Partecipazione sociale e competenze. Il ruolo delle professioni nei Piani di Zona, L. Bifulco, C. Facchini, Editore Franco Angeli, Roma 2013.
-Stile di vita e partecipazione sociale giovanile. Il circolo virtuoso teoria-ricerca-teoria,, Maria Paola Faggiano, Editore Franco Angeli, Roma 2009.
-Partecipazione, democrazia, comunicazione pubblica. Percorsi di innovazione della pubblica amministrazione digitale, Wanda D'Avanzo, Rubettino, Catanzaro 2009.
-La cittadinanza attiva. Mannarini Terri, Il Mulino, Bologna 2009.

الفكر الجمهوري، ماورِيتسيو فيرولي، ترجمة: ناصر إسماعيل، مراجعة: عزالدين عناية، مشروع كلمة، أبوظبي ٢٠١١ .

***